الصين وعلاقاتها بالقوى الكبرى في النظام العالمي

د. محسن البقالي

دكتور في الحقوق تخصص القانون والاقتصاد والتدبير القانون العام

المملكة المغربية

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل إحدى أبرز العلاقات الدولية المعاصرة ضمن النظام العالمي، والمتمثلة في العلاقة بين الصين والقوى الكبرى. وتتميز هذه العلاقة بدرجة عالية من التعقيد والتداخل، مما يجعل من الصعب رسم مسار واضح لها، نظراً لتشابك المصالح وتباين الرؤى بين الأطراف المعنية. وتكتسب هذه العلاقة أهمية استراتيجية بالغة، إذ تُعد من المحركات الأساسية للتحولات الجيوسياسية الراهنة، إلا أنها تتسم بعدم الاستقرار نتيجة التنافس الحاد بين القوى الكبرى، وسعي كل طرف إلى تحقيق مصالحه الوطنية وفق تصورات خاصة به.

ومنذ تأسيس الدولة الصينية الحديثة، انتهجت القيادة الصينية مساراً دبلوماسياً جديداً يتجاوز الأطر التقليدية التي كانت تحكم علاقاتها الخارجية، متبنية أسلوباً أكثر مرونة وابتكاراً، يغاير الصورة النمطية التي لطالما ارتبطت بالصين في نظر القوى العظمى. وقد أسهم هذا التحول في تعزيز موقع الصين على الساحة الدولية، وتوسيع نطاق نفوذها العالمي بشكل ملحوظ.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الدولية، النظام العالمي، الصين، القوى الكبرى، التنافس الدولي، المصالح المتداخلة، التحول الاستراتيجي.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

China and Its Relations with the Major Powers in the Global System

Abstract:

This research paper aims to analyze one of the most prominent contemporary international relationships within the global system, namely the relationship between China and the major powers. This relationship is characterized by a high degree of complexity and interdependence, making it difficult to delineate a clear trajectory due to overlapping interests and divergent perspectives among the involved parties.It holds significant strategic importance, as it constitutes one of the key drivers of current geopolitical transformations. However, it remains marked by instability, stemming from intense competition among the major powers and each party's pursuit of its national interests according to its own vision.

Since the establishment of the modern Chinese state, the Chinese leadership has adopted a new diplomatic approach that transcends the traditional frameworks which previously governed its foreign relations. This approach is notably more flexible and innovative, diverging from the stereotypical image long held by the great powers regarding China. This shift has contributed to strengthening China's position on the international stage and significantly expanding its global influence.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة:

بعد نهاية الحرب الباردة، اتسم النظام الدولي بمرحلة من الأحادية القطبية، حيث تولّت الولايات المتحدة الأمريكية قيادة العديد من الشؤون الدولية، مستندة إلى ما تمتلكه من قدرات تكنولوجية متقدمة، وإمكانات عسكرية وثقافية، فضلاً عن موارد بشرية مؤهلة، مدعومة بمؤسسات قانونية وسياسية داخلية فعالة. وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في تعزيز حضور الولايات المتحدة الفاعل على الساحة الدولية. ومع مطلع القرن الحادي والعشرين، بدأت هذه الزعامة الأمريكية تواجه منافسة متزايدة من قبل عدد من الدول الصاعدة، لا سيما في المجالات الاقتصادية والعسكرية. ومن بين هذه القوى، برزت الصين كقوة اقتصادية صاعدة، باتت تشكّل تحدياً حقيقياً للهيمنة الأمريكية.

فبفضل إرثها الاشتراكي، تحولت الصين إلى عملاق اقتصادي بكل المقاييس، مستندة إلى المبادئ والتوجيهات التي أرساها مؤسسو الدولة الحديثة، أمثال "ماو تسي تونغ" و"دينغ شياو بينغ". وقد تمكنت الصين من تحقيق معدلات نمو اقتصادي متواصلة وسريعة، بلغت نحو 9.3%، وهو من أعلى المعدلات على مستوى العالم، مما أهلها لاحتلال المرتبة السادسة عالمياً.ورغم التداعيات السلبية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية عام 2008، فإن الصين حرصت على الحفاظ على وتيرة نموها الاقتصادي. وقد ساهمت سياسة الإصلاح الداخلي والانفتاح على العالم الخارجي في تحقيق إنجازات ملموسة على الصعيدين المحلي والدولي.وقد تبنّت الدولة نموذج "اقتصاد السوق الاشتراكي"، الذي يقوم على دور الدولة المركزي في إدارة القطاع العام، وإصلاح المؤسسات المملوكة لها، مع إتاحة الفرصة أمام القوى العاملة الصينية للمساهمة الفاعلة في عملية التنمية.[1]

يتسم النظام الإقليمي لجنوب آسيا بتعدد القضايا التي تشكّل موضعاً للنزاع بين أعضائه، وتبرز الصين كطرف فاعل في العديد من هذه التفاعلات الصراعية، إما نتيجة لوجود تهديد مباشر لمصالحها في الإقليم، أو دعماً لحليفتها الأولى "باكستان" في مواجهة "الهند"، أو سعياً لبسط نفوذها بين الدول الصغرى في المنطقة. وتُعد الصراعات الحدودية من أبرز القضايا الخلافية في هذا النظام، تليها المنافسة على الزعامة والهيمنة الإقليمية، لا سيما بين الهند والصين، وما يترتب على ذلك من تأثيرات على أنماط الولاء والتحالفات، ومحاولات استقطاب بقية الدول نحو أحد طرفي الصراع. ويُضاف إلى ذلك اشتعال سباق تسلح خطير بين دول الإقليم، اتخذ طابعاً نووياً تجاوز الإطار الإقليمي، ليشكّل مصدر قلق بالغ على المستوى العالمي.[2]

المبحث الأول: التنافس الجيوسياسي في آسيا: قراءة في الاستراتيجيات الأمريكية والصينية

بعد انحسار التهديد الشيوعي في جنوب شرق آسيا، دخلت الولايات المتحدة مرحلة من الاطمئنان، معتقدة أن هيمنتها الإقليمية آمنة. لكن تصاعد نفوذ دول آسيوية وتحول مركز الاقتصاد والنقل العالمي نحو آسيا، خاصة جنوب شرقها، دفع واشنطن لإعادة النظر في استراتيجيتها. الصين، على وجه الخصوص، وسعت حضورها في المنطقة، لا سيما في بحر الصين الجنوبي، مستفيدة من قوتها الاقتصادية لتطوير قدراتها العسكرية والتكنولوجية، في ظل غياب قوة إقليمية موازنة. وأصبح

[1]– سهرة قاسم محمد حسين: الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط (2001–2009)، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، الطبعة الأولى: 2013، ص: 52.

[2]– بن عائشة محمد الأمين الصين: "هندسة سياسية إقليمية للريادة العالمية"، الناشر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا–برلين، الطبعة الأولى، فبراير 2021، ص: 73.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

واضحًا أن نفوذها الإقليمي يمهد لهيمنة أوسع عالميًا.[1] وتكتسب آسيا أهمية متزايدة للمصالح الأمريكية، حيث تحتل المرتبة الثانية بعد أوروبا. وعبّر وزير الخارجية الأمريكي السابق جيمس بيكر عن ذلك بقوله: "الولايات المتحدة قوة باسيفيكية كما هي قوة أطلنطية." ومن هنا، ترى الاستراتيجية الأمريكية ضرورة إبقاء الصين ضعيفة ومنقسمة داخليًا للحفاظ على التوازن الإقليمي ومنع صعودها كقوة مهيمنة.[2]وعليه، تسعى هذه الدرلسة من خلال هذا المبحث إلى تناول المسار التعاوني بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية **(المطلب الأول)**، ثممسار التوتر والصراع بين الصين والولايات المتحدة **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: المسار التعاوني بين الصين والولايات المتحدة الامريكية

يتناول هذا المطلب أوجه التعاون بين الصين والولايات المتحدة، رغم التوترات التي تشوب علاقاتهما. ويُعزى هذا التعاون إلى المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة، حيث تعتمد الصين على التكنولوجيا والأسواق الأمريكية، بينما ترى الولايات المتحدة في الصين بيئة استثمارية واعدة. كما تسعى الدولتان إلى إدارة خلافاتهما عبر الحوار والدبلوماسية، بما يحقق مكاسب متبادلة ويعزز الاستقرار الإقليمي والدولي،ولمعرفة ذلك تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين وهما:

الفرع الأول: التعاون الاقتصادي والسياسي الثنائي

مما لا شك فيه أن ثمة تقاربًا وتعاونًا صينيًا—أمريكيًا سيحدث في المستقبل، في ظل ترسيخ العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين. فالصين تعتمد على أسواق الولايات المتحدة وتكنولوجيتها العالية والمتطورة، بينما ترى الولايات المتحدة في الصين المكان المناسب لإقامة مشاريعها الاستثمارية، لوجود أرضية ملائمة لنجاح هذه المشاريع، حتى لا تسيطر عليها قوى اقتصادية أخرى منافسة، خاصة اليابانية، وكذلك باقي الدول الأوروبية.

وفي ظل تفعيل لغة الحوار والاعتماد على الدبلوماسية في حل القضايا العالقة بين البلدين، فإن التقارب والتعاون بينهما يصب في مصلحة الطرفين، ويحقق مكاسب لكل منهما. فالولايات المتحدة الأمريكية تعمل جاهدة على عرقلة كل تحالف استراتيجي صيني موجه ضدها، خاصة في ظل تطور العلاقات الصينية مع دول الجوار، مثل اليابان التي افتتحت (1222) مشروعًا استثماريًا في الصين نهاية عام 1999.[3]لم تقتصر واشنطن على الإجراءات الاقتصادية السابقة، بل بادرت في منتصف عام 2018م، إلى شنّ حرب تجارية واسعة النطاق ضد الصين، اتسمت بفرض رسوم جمركية متبادلة على سلع بمليارات الدولارات. وقد تحولت هذه المواجهة، خلال الثمانية عشر شهرًا التالية، إلى أحد أشدّ الاضطرابات التي شهدتها منظومة التجارة العالمية منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي.[4]

---

[1]–ريم فيصل جرجيس: التحول في التفكير الاستراتيجي الأمريكي حيال الصين في القرن الحادي والعشرين، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2022، ص: 106 وما بعدها.

[2]–سليم كاطع علي، إنعام عبد الرضا سلطان: العلاقات الأمريكية ـــــ الصينية: الواقع وآفاق المستقبل، قضايا سياسية، مجلد 2016، العدد 43–44/ 30 أبريل 2016، ص: 179 وما بعدها.

[3]– عاهد مسلم المشاقبه، صايل فلاح مقداد: مرجع سابق، ص: 276.

[4]–Steve Liesman, Trade War Losses for the U.S. and China Grow into the Tens of Billions of Dollars, CNBC, 5/11/2019, available at www.cnbc.com/2019/11/05/trade-losses-for-the-us-china-mount-into-tens-of-billions-of-dollars.htm,accessed 19/12/2023.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ورغم تصاعد حدة التوتر، أبدت الصين رغبتها في تحسين العلاقات الثنائية ودفعها نحو مسار أكثر استقراراً. فقد صرّح الرئيس الصيني شي جين بينغ بأن العلاقة بين البلدين تُعد من بين أهم العلاقات الثنائية على مستوى العالم، مؤكداً أنها، رغم ما شهدته من اضطرابات، تسير في الاتجاه الصحيح. كما أعرب عن استعداد بلاده للعمل مع الولايات المتحدة على أساس من عدم الصراع وعدم المواجهة، والاحترام المتبادل، والتعاون الذي يحقق المنفعة للطرفين. وشدد على أهمية توسيع التعاون العملي على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية، إلى جانب إدارة الخلافات والقضايا الحساسة بأسلوب بنّاء، بما يضمن تطور العلاقات الثنائية وفق تطلعات الجانبين.[1]

تشير التقارير والمعطيات الإحصائيةالصادرة خلال السنوات الأخيرةإلى أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت شريكًا اقتصاديًا رئيسيًا للصين، حيث تُعد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين ركيزة قوية تشكل حصنًا منيعًا في مواجهة الأزمات والمخاطر المحتملة. ورغم هذا الترابط، لا تخلو العلاقة من بعض التوترات والصراعات الاقتصادية والاستراتيجية الهادئة في عدد من المناطق، أبرزها منطقة بحر الصين الجنوبي، التي تسعى الصين فيها إلى تقليص النفوذ الأمريكي قدر الإمكان.وفي المقابل، لا تتوقف الولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوروبي عن مطالبة الصين بالوفاء بالتزاماتها المرتبطة بعضويتها في منظمة التجارة العالمية، واحترام حقوق الإنسان، وإجراء إصلاحات اقتصادية تعزز تحرير السوق، وتشجع على الاستثمار، وتُسهم في تخليق الحياة العامة، إلى جانب تبني إصلاحات سياسية أكثر جرأة.[2]

الفرع الثاني: التعاون الإقليمي متعدد الأطراف

ولهذا، تنظر الولايات المتحدة الأمريكية بقدر من الواقعية إلى التمدد الصيني، ورغم التعاون القائم بينهما على عدة واجهات ومستويات، فإنها تسعى إلى التضييق على هذا القطب الصاعد بوسائل ملتوية وغير مباشرة، متجنبة قدر الإمكان حدوث صدام مباشر معه. لذا تحرص واشنطن على تحقيق مصالحها بطرق مختلفة، بل تسعى إلى توظيف التأثير الصيني في آسيا لتدبير بعض الأزمات والقضايا التي تمس مصالحها الخاصة ومصالح الغرب بشكل عام، لا سيما فيما يتعلق بالمساعدة في تخفيف حدة الأزمة مع كوريا الشمالية والحد من خطورة مشروعها النووي. وفي المقابل، تسعى الصين إلى الاستفادة من التقدم التكنولوجي الغربي والأمريكي لصالحها، كما تستفيد من الأسواق الغربية المربحة على المستويين المالي والاقتصادي.[3]

وفي تطور لافت، واستجابة منها لمواقف جيرانها، انتهجت بكين سياسة الانفتاح على محيطها الآسيوي، وعزمت على تعميق وتحسين علاقاتها معهم. ومن بين أبرز المحطات التي اعتمدتها الصين لتعزيز الثقة بينها وبين محيطها الآسيوي، تقديم الدعم والمساعدات لجيرانها للخروج من تداعيات الأزمة المالية عام 1997م، حيث قدمت مجموعة من المساعدات والقروض ذات الفوائد المنخفضة، في خطوة جاءت على النقيض تمامًا من الموقف المتشدد الذي اتخذته المؤسسات المالية العالمية والمقرضون الدوليون تجاه الاقتصادات الآسيوية المتضررة من الأزمة. وكرد فعل إيجابي على هذا السلوك الصيني، قامت دول منظمة الآسيان بضم الصين إلى المنظمة في العام نفسه، ضمن إطار ما عُرف آنذاك بـــ "آسيان 10+3" (الصين، اليابان، وكوريا الجنوبية). و لم

[1]– عاهد مسلم المشاقبه، صايل فلاح مقداد: مرجع سابق، ص: 276 وما بعدها.

[2]–إدريس لكريني: الصين وتحولات النظام الدولي الراهن، مجلة المستقبل العربي، المجلد 40/ العدد 461، 2017، ص: 131.

[3]– إدريس لكريني: مرجع سابق، ص: 131.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

يمض وقت طويل حتى تُوجت علاقات الصين بالمنظمة بتوقيع اتفاق "الصين–آسيان" الخاص بإنشاء منطقة التجارة الحرة بين دول المنظمة، وذلك في عام 2002م.[1]

والأمر الذي ميّز العقدين الأخيرين هو نشأة وميلاد عدة منظمات تعكس تعاون الصين مع دول آسيا، وكان من أبرز هذه المنظمات: "آسيان 10+1" (آسيان + الصين)، و"آسيان 10+3" (الصين، اليابان، وكوريا الجنوبية)، ومنظمة شنغهاي للتعاون (SCO)، والمجلس الاقتصادي لدول حوض المحيط الهادئ. فعلى سبيل المثال لا الحصر، نشطت الصين بشكل كبير ضمن منظمة شنغهاي للتعاون،[2]التي كانت القيادة الصينية وراء تأسيسها عام 2001، إلى جانب روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى. وعلى الرغم من أن الهدف الرئيسي من إنشاء هذه المنظمة كان مواجهة الأخطار الأمنية غير التقليدية، كالإرهاب، فإن نشاطها سرعان ما امتد ليشمل أبعادًا اقتصادية مهمة.وفي عام 2003، وخلال المؤتمر السنوي للمنظمة، أعلن رئيس الوزراء الصيني عن تخفيض التعرفة الجمركية على عدد كبير من السلع المتبادلة بين دول المنظمة، تمهيدًا لإنشاء منطقة تجارة حرة فيما بينها.[3]

المطلب الثاني: مسار التوتر والصراع بين الصين والولايات المتحدة

يثير الصعود المتواصل للقوة الصينية قلقًا استراتيجيًا لدى الولايات المتحدة، التي تعتبره تهديدًا لاستقرار آسيا ومصالحها الحيوية. ويذهب الاتجاه الصراعي في العلاقات الأمريكية–الصينية إلى أن بكين تسعى لتوسيع نفوذها إقليميًا وعالميًا، مدفوعة بنمو اقتصادي متسارع منذ التسعينيات، وتحديث عسكري مستمر وفقًا لاستراتيجية "النسر ذو رأسين". وفي حال استمرار هذا المسار، فإن الصراع بين الطرفين في الفضاء الجيوسيلسي البلسيفيكي مرشحٌ للانتقال إلى مستوى التفاعلات العالمية، وهو تطور يصعب تجنبه في المدى القريب.[4]لفهم مآلات هذا التنافس، تبرز الحاجة إلى تحليل الخيارات الاستراتيجية المتاحة أمام الطرفين في إدارة علاقاتهما الثنائية. وفي هذا السياق، يمكن تحديد ثلاث سيناريوهات محتملة تمثل أبرز المسارات المستقبلية لهذا الصراع الدولي وهي:

الفرع الأول: سيناريو المواجهة العسكرية المباشرة بين الولايات المتحدة والصين

يقول الليبرالي الصيني شي ينهونغ: "إن الولايات المتحدة ستفوز باللعبة العسكرية في المحيط الهادئ بتعزيز قواعدها العسكرية في غوام وأوكيناوا وهاواي، والصين لا تحب تلك اللعبة، بل تلعب لعبة مختلفة تقوم على الاستثمار الاقتصادي والتجارة، والهجرة، ودبلوماسية الابتسامة." ويضيف أن الولايات المتحدة لا تستطيع إيقاف هذا المسار، فهي تخسر لعبة الصين ولن تتمكن من عرقلة نهوضها.والواقع أن كلا الدولتين، الولايات المتحدة والصين، تمتلكان ترسانة نووية مدمرة وصواريخ عابرة للقارات تحمل رؤوسًا نووية، مما يجعل احتمال اندلاع حرب عسكرية مباشرة بينهما أمرًا بالغ الخطورة، إذ يعني ببساطة هلاك الطرفين ومعهما البشرية جمعاء.ويدرك الطرفان جيدًا أن الحرب العسكرية المباشرة بين القوى الكبرى لم تعد خيارًا واقعيًا، ولن تتكرر بأي شكل من

---

[1]– حنان قنديل: الصين واستمرارية الصعود السلمي، مجلةالسياسةالدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية العدد، 183 يناير2011، ص: 56.

[2]– هدير طلعت سعيد عبد اللطيف: رؤية الصين للعلاقات الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي (2013–2022)، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية – مصر 2022، ص: 364.

[3]– حنان قنديل: مرجع سابق، ص: 56/57

[4]– محمد سعد أبو عامود: "العلاقات الأمريكية–الصينية"، مجلة السياسةالدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 145 جوان 2001، ص:97.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الأشكال، خاصة بعد التجربة المريرة التي عاشها العالم خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وما خلفته من دمار شامل طال المتنازعين وغير المتنازعين على حد سواء.[1]

وفي ضوء هذه المعادلة المعقدة، يبدو أن التنافس بين واشنطن وبكين سيستمر في إطار صراعات غير مباشرة، تتخذ أشكالًا اقتصادية وتكنولوجية وجيوسياسية، حيث تسعى كل منهما إلى ترسيخ نفوذها العالمي دون الانزلاق إلى مواجهة عسكرية مباشرة. وهذا ما يجعل إدارة هذا التنافس مسألة استراتيجية دقيقة، تتطلب توازنًا بين الردع والاحتواء، وبين المنافسة والتعايش.

الفرع الثاني: قيام حرب باردة بين أمريكا والصين في دجنبر 1991

انتصرت الولايات المتحدة الأمريكية في حربها الباردة ضد الاتحاد السوفيتي بفضل مجموعة من الامتيازات التي لم تعد متوفرة لها في مواجهة الصين اليوم. فمن عام 1945م، وحتى عام 1989م، تمكنت من حشد نحو 344 ألف جندي أمريكي في أوروبا تحت مظلة حلف شمال الأطلسي، بهدف احتواء تمدد الاتحاد السوفيتي، وهو ما ساهم في تحقيق الانتصار عليه بالتعاون مع حلفائها، من الناحية الجيوسياسية. وعلى الجانب الآخر، لم يكن الاتحاد السوفيتي قادرًا على مجاراة الولايات المتحدة اقتصاديًا أو تكنولوجيًا أو إعلاميًا وثقافيًا، بل أخفق أيضًا في أدوات الحرب الناعمة.[2]

أما الصين اليوم، فتمثل منافسًا أكثر تعقيدًا وقوة على مختلف الأصعدة، بما في ذلك الاقتصاد، التكنولوجيا، النفوذ الدبلوماسي، والقدرة العسكرية.علاوة على ذلك، فإن أي حرب باردة جديدة بين الولايات المتحدة والصين لن تبدأ من مركز القوة الذي كانت واشنطن تتمتع به عقب الحرب العالمية الثانية، حين خرجت دون أضرار مادية تُذكر، وكانت تهيمن على أكثر من 50% من الناتج القومي العالمي، خلافًا للاتحاد السوفيتي الذي خرج مدمّرًا بالكامل.

واختصارًا، يبدو من غير المرجح أن تتحول الحرب بين الصين والولايات المتحدة إلى مواجهة عالمية أو نووية. ففي كلا السيناريوهين، ستكون الخسائر والتكاليف والعواقب على الطرفين، وعلى العالم بأسره، أكبر بكثير من أي مكاسب محتملة قد تُجنى من صراع تقليدي ضروس ومطوّل في غرب المحيط الهادئ.[3]ومع ذلك، فإن احتمالية وقوع كارثة حقيقية تظل قائمة، وهو ما يستدعي التفكير الحذر في مسارات هذا الصراع ومخاطره المحتملة، خاصة في ظل تعقيدات البيئة الدولية وتشابك المصالح الاستراتيجية.

الفرع الثالث: سيناريو استمرار سياسة الاحتواء الأمريكي للصين والسعي نحو التهدئة والتفاهم

في ظل تصاعد النفوذ الصيني على المستويين الإقليمي والدولي، تواصل الولايات المتحدة تبني سياسة الاحتواء تجاه الصين، مع الحرص الشديد على تجنب المواجهة المباشرة. وترتكز هذه الاستراتيجية على عزل الصين من خلال التطويق العسكري، ومنع

---

[1]– مقال بعنوان: من ينتصر إذا نشبت حرب بين أمريكا والصين حول تايوان؟ دراسة تتوقع خسائر هائلة وأسلحة مفاجئة ستحسمها، بتاريخ 09/01/2023. متاح على الرابط:https://arabicpost.net

[2]– مقال بعنوان: دراسة أمريكية تحلل سيناريوهات صراع محتمل بين الولايات المتحدة والصين، منشور في صحيفة نيويورك "الشرق الأوسط"، بتاريخ 19 أغسطس 2022. متاح على الرابط:https://aawsat.com/home/article/382521

[3]–ديفيد سي. جومبرت، أستريد ستاث سيفالوس...وأخرون: الحرب ضد الصين التفكر فيما لا يتقبله العقل، الناشر: مؤسسةRAND، سنة النشر: 2016، ص: 31 وما بعدها. يمكن الاطلاع على النسخة الكاملة باللغة العربية من خلال موقع مؤسسة RAND :
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1100/RR1140/RAND_RR1140z2.arabic.pdf

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وصولها إلى الأسواق الرئيسية، وقطع ارتباطها الاقتصادي ببقية العالم، بهدف شلّ مسار تنميتها وضمان استمرار الهيمنة الأمريكية على النسق الدولي. ويُعد هذا التوجه إعادة لتطبيق أفكار المفكر جورج كينان بشأن سياسة الاحتواء التي استُخدمت سابقًا ضد الاتحاد السوفيتي.[1] ويمكن تحليل هذا السيناريو من خلال محورين رئيسيين:

أولًا: محاولة الولايات المتحدة الحد من النفوذ الصيني عبر أدوات غير مباشرة وسياسات احتوائية.

إن الحرب القادمة ستكون حرب تموضع وإعادة تمركز في النظام العالمي الجديد، وفق خريطة التنافس بين الولايات المتحدة والصين، وسعي كل منهما لتحديد موقعه الجديد في هذا العالم المتغير. فالولايات المتحدة ستواصل حربها الباردة الاقتصادية ضد الصين، بهدف عرقلة نمو الشركات الصينية الرائدة ومنع توسعها في الأسواق الغربية، كما يتضح من القيود التي فرضتها على شركة "هواوي" لمنعها من تطوير شبكات الجيل الرابع.[2] غير أن الصين لن تقف مكتوفة اليدين، بل سترد بإجراءات مقابلة. وستستمر الولايات المتحدة في اتباع سياستها الحالية التي تهدف إلى احتواء المد الصيني وعزله عن محيطه، من خلال تعزيز وجودها العسكري في كوريا الجنوبية وتايلاند وتايوان واليابان والفلبين، بهدف تطويق الصين ووضع خطوط الملاحة البحرية والمضائق تحت سيطرة حلفائها في بحر الصين الجنوبي ومنطقة غرب المحيط الهادئ. كما ستواصل شن حروب اقتصادية ضد الصين، ومحاولة تقليص تمددها الجغرافي في محيطها الإقليمي.[3] وأيضا سيستمر بالمقابل حرمان الصين من الحصول على التكنولوجيا الحديثة، والقيام بمنع حلفاء الولايات المتحدة من إعطائها اللصين، وسيكون هناك حرب أيديولوجية وسياسية وإعلامية، تستخدم فيه وسائل الضغط كالعقوبات والمقاطعة.[4]

ثانيًا: السعي نحو التهدئة والتفاهم من خلال الحوار والتعاون في القضايا الإقليمية والدولية.

إن كلا الدولتين، الولايات المتحدة والصين، تتربعان على قمة الاقتصاد العالمي وتمتلكان قدرات عسكرية هائلة، مما يجعل خيار الردع المتبادل قائمًا بينهما، ويُرجّح أن يكون الاتفاق الشامل بينهما أقرب من أي سيناريو آخر للصدام. ويذهب أنصار هذا الطرح إلى أن ما يشهده العالم اليوم من توتر متصاعد تجاه الصين ليس سوى حالة غضب دولي مؤقت، ستتطور إلى حرب تجارية محدودة، سرعان ما تنتهي. بل إن بعض التوقعات تشير إلى احتمال مطالبة الصين بتعويضات ضخمة، في حال ثبت أن فيروس كورونا خرج من مختبرات صينية.

وفي هذا السياق، لا يمكن تجاهل التصعيد الذي تبناه الرئيس الأمريكي دونالد ترمب تجاه الصين، والذي اعتُبر محاولة لتحويل الأنظار عن أزماته الداخلية، عبر اتهام بكين بإخفاء معلومات حول الفيروس، بل وادعاء أنها قامت بتصنيعه عمدًا وتصديره. وقد رُوّج لفكرة تحميل الصين المسؤولية ومطالبتها بدفع الثمن، في إطار سعي ترمب لكسب التأييد الشعبي خلال الانتخابات. ويُفهم من هذا التصعيد أنه كان تكتيكًا سياسيًا مؤقتًا، هدفه توجيه الرأي العام، مع احتمالية التراجع عنه لاحقًا في حال تغيرت الظروف

---

[1]-Indo – Pacific Strategy of the United States, The White House, Washington DC, February, 2022,pp.8-19.

[2]–محمد صخري: حظر هواوي وبدايات الحرب التكنولوجية بين أمريكا والصين، نشر بتاريخ 08/04/2002، متاح على الرابط : www.politcs.dz.com

[3]– ديفيد سيجومبرت، أستريدستاتسيفالوس...وآخرون: مرجع سابق، ص: 65-66-67.

[4]–علي الحاورني: سيناريوهات الصراع الأمريكي – الصيني ... ومصير تايوان،نشر بتاريخ 28 يونيو 2023، متاح على الرابط: https://pressst.com/2023/01/28

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

السياسية، والعودة إلى سياسة التهدئة وكأن شيئًا لم يكن.[1]ومهما كان مصدر الفيروس، فإن الطرفين حاولا توظيفه لخدمة مصالحهما وتعزيز مواقفهما في المحافل الدولية.

بناءً على ما سبق، هناك دوافع واقعية تدفع الصين والولايات المتحدة إلى التعاون رغم التوترات القائمة. فالصين تعتمد على التكنولوجيا والأسواق الأمريكية، في حين يعتمد القطاع الزراعي الأمريكي على السوق الصينية، مما يجعل العلاقة بينهما مزيجًا من المنافسة والشراكة. وتسعى الدولتان إلى تفاهم مشترك يضمن اعترافًا بمكانة الصين ضمن النظام العالمي، مقابل احترام دور الولايات المتحدة في منطقة المحيط الهادئ.وتُعد الصين اليوم منافسًا أكثر قوة مما كان عليه الاتحاد السوفيتي سابقًا، في وقت تراجعت فيه الهيمنة الأمريكية مقارنة بفترة رئاسة رونالد ريغان. ومع ذلك، تواصل مراكز التفكير المحافظة في الولايات المتحدة الضغط باتجاه احتواء الصين، خاصة مع تصاعد قوتها العسكرية.[2]

المبحث الثاني: الصعود الصيني: من النفوذ الإقليمي إلى التأثير العالمي

تسعى الصين، بصفتها قوة آسيوية صاعدة، إلى تعزيز مكانتها الدولية عبر سياسة خارجية شاملة تنطلق من الداخل نحو الخارج. لقد تحوّلت إلى قوة متنامية سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، تهدف إلى تحقيق نهضة وطنية واستعادة مكانتها العالمية، بعد أن ظلت محصورة في محيطها الإقليمي خلال فترة الحرب الباردة. لكن طموحات الصين تصطدم بتفرد الولايات المتحدة في قيادة النظام الدولي، في وقت تطالب فيه الصين بنظام متعدد الأقطاب قائم على المساواة والمنفعة المتبادلة. ورغم تأكيد الصين على سلمية توجهها وسعيها لتعزيز التنمية والسلام العالميين، فإنها تواجه حملات تشويه، خاصة من الإعلام الأمريكي والأوروبي، الذي يصورها كمصدر تهديد محتمل.[3]ولذلك سنوضح فيما يلي التوجه الإقليمي والعالمي لجمهورية الصين الشعبية، من خلال مطلبين، ففي **(المطلب الأول)** سنتناول على ضوئه العلاقات الصينية بالقوى الإقليمية الآسيوية، أما في **(المطلب الثاني)** سنعالج فيه العلاقات الاستراتيجية بين الصين والقوى العالمية.

المطلب الأول: علاقات الصين بالقوى الإقليمية الآسيوية

تتبنى الدبلوماسية الصينية، منذ الثورة الشيوعية، توجهًا ثابتًا يقوم على اعتبار الصين جزءًا من دول العالم النامية. وقد سعت بكين إلى تجسيد هذا الانتماء من خلال علاقاتها مع تلك الدول، سواء عبر الأطر الجماعية، كما في بدايات حركة عدم الانحياز، أو من خلال العلاقات الثنائية المباشرة. ولم تؤدِ الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها الصين إلى تغيير هذا التوجه، بل تشير العديد من المؤشرات إلى حرصها على تعزيزه. وتُعد علاقات الصين مع دول الجوار، أو مع مجموعة الدول الآسيوية،[4] من

---

[1]– ماركوس جوناثان: العلاقات الصينية–الأمريكية:بعيدا عن كليشيهات "الحرب الباردة"، نشر بتاريخ 18 مارس/ آذار 2021، متاح على الرابط:
https://www.bbc.com/arabic/world-56428623

[2]– اياد جاسم محمد: محددات العلاقات الصينية الأمريكية في الربع الأخير من القرن العشرين، الجامعة العراقية /كلية الإعلام، مجلة الجامعة العراقية، عدد 26/2. ص: 426.

[3]– صفاء حسين علي الجبوري: العلاقات الصينية–الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية المجلد2 العدد/2011، ص: 181.

[4]– وليد سليم عبد الحي: المكانة المستقبلية للصين في للنظام الدولي 1978–2010، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الثانية: 2014، ص: 171.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أبرز وأهم علاقاتها ضمن العالم النامي، نظرًا لما تحمله من أبعاد استراتيجية واقتصادية وجيوسياسية. وبعد هذه التوطئة الموجزة، سنسلط الضوء على طبيعة العلاقات الصينية مع القوى الإقليمية الآسيوية، مع التركيز على نماذج مختارة منها.

الفرع الأول: تطور العلاقات بين الصين واليابان

يشكل تاريخ العلاقات الصينية–اليابانية أحد أبرز ملامح التفاعلات في النظام الدولي بمنطقة شرق آسيا، إذ تتأثر هذه العلاقات بشكل مباشر بطبيعة العلاقة بين كل من الصين والولايات المتحدة. وقد أُقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الصين واليابان عام 1981م، تزامنًا مع بداية تحسن العلاقات الصينية–الأمريكية.[1]

وقد أجمع معظم الباحثين في الشأن الآسيوي على أن العلاقات بين الصين وعدوتها التقليدية اليابان تُشبه قنبلة قابلة للانفجار في أي لحظة، مستندين في ذلك إلى عدة أسباب، من أبرزها النزاع حول الأراضي التي يُعتقد أنها تحتوي على احتياطات نفطية مهمة للطرفين. فمنذ عام 2005م، تكررت عمليات تحليق طائرات المراقبة الصينية في أجواء مناطق متنازع عليها، إلى جانب مواجهات دبلوماسية متكررة، منها اعتراض الصين على محاولة اليابان الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، ورفضها المتكرر لزيارات كبار المسؤولين اليابانيين للنصب التذكاري الخاص بمجرمي الحرب في طوكيو، وهو ما يُعد استفزازًا واضحًا للمشاعر الصينية.[2]

وقد شهدت العلاقات بين البلدين تقلبات حادة منذ تطبيعها عام 1972، حيث ارتبطت هذه التقلبات بأحداث مفصلية، مثل إلغاء الصين من طرف واحد لمشروع "شان–باو" المشترك عام 1981، وقمع مظاهرات ساحة "تيان آنمن" عام 1989م، وإجراء التجارب النووية عام 1995م، رغم الضغوط اليابانية لثنيها عن ذلك.ومنذ تلك الفترة، تدهورت العلاقات بشكل ملحوظ، وظل التوتر قائمًا في العديد من الملفات التاريخية، وعلى رأسها سلوك اليابان خلال الحرب العالمية الثانية. وتُعد المسألة الأكثر إثارة للجدل هي زيارة المسؤولين اليابانيين، وعلى رأسهم رئيس الوزراء "جونيتشيرو كويزومي"، لمعبد "ياسوكوني" (Yasukuni)، وهو معبد شنتوي في طوكيو يُخلد أرواح نحو 2.5 مليون ياباني قضوا خلال الحرب، من بينهم 14 عسكريًا صنّفتهم محكمة الشرق الأقصى ضمن الفئة "أ" كمجرمي حرب.[3]

ورغم تعدد الخلافات بين الصين واليابان، فإن العلاقات الثنائية بينهما تقوم على أساس المصالح الاستراتيجية المشتركة والمنافع المتبادلة. فقد أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لليابان، بينما تُعد اليابان ثالث أكبر شريك تجاري للصين بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.[4]ويحرص الطرفان على بناء روابط تقوم على مبدأ "رابح–رابح"، من خلال تعزيز التعاون في مختلف المجالات.

---

[1]– تشوبي هوانغ: الدبلوماسية الصينية، مترجم إلى اللغة العربية، دار النشر الصينية عبر القارات، بكين، فبراير 2005، ص: 105 وما بعدها.

[2]– نادية حلمي: التنافس الإقليمي من منظور الصين، مجلة السياسةالدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية العدد، 183 يناير 2011، ص: 75 –76.

[3]– Masaru Tamamato, How Japan Imagines China and See Itself, World Policy Journal, Winter 2005/06, p59

[4] – صباح جاسم محمد الجنابي: "أثر المتغير الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية الصينية تجاه تايوان"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين–ألمانيا، الطبعة الأولى: 2021، ص: 67.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

يُظهر الإرث التاريخي أثرًا بالغًا في العلاقات السياسية بين اليابان وجيرانها الآسيويين، خصوصًا الصين وكوريا الجنوبية، اللتين تعترضان على طريقة عرض تاريخ الحرب اليابانية في المناهج الدراسية. وقد أدى ذلك إلى مظاهرات مناهضة لليابان عام 2005، أعقبتها حملة دبلوماسية من البلدين لعرقلة مساعي طوكيو في الحصول على مقعد دائم بمجلس الأمن الدولي.[1]

في المقابل، وبناءً على اعتقاد الصين بأن التقدم الياباني مدعوم أمريكيًا، حرصت على الحفاظ على علاقات مستقرة معها، مقدّمة مجموعة من الإغراءات التجارية لتعزيز التعاون الاقتصادي. ومن أبرز هذه المبادرات: اتفاقية تفادي الازدواج الضريبي (1993)، واتفاقية التأمين البحري (1985)، واتفاقية حماية الاستثمارات (1988). وقد ساهمت هذه الخطوات في دفع اليابان إلى رفع الصين من قائمة العقوبات التي فرضتها الدول الصناعية السبع عام 1990، عقب أحداث ساحة "تيان آمن" عام 1989.[2]

الفرع الثاني: مسار العلاقات الصينية–الهندية

كانت الهند من أوائل الدول التي اعترفت بقيام جمهورية الصين الشعبية، حيث أقامت علاقات دبلوماسية معها عام 1950م. ومع ذلك، تُعد العلاقات الصينية–الهندية من أكثر الملفات حساسية وتعقيدًا بعد العلاقات الصينية–اليابانية، وذلك نتيجة مجموعة من العوامل التاريخية والسياسية. فقد اندلعت حرب بين البلدين عام 1962 بسبب نزاع حدودي، كما أن احتضان الهند للزعيم الروحي للتبت "الدلاي لاما"، والتقارب الاستراتيجي بين الصين وباكستان، كلها عوامل ساهمت في توتر العلاقات الثنائية.[3] ويُضاف إلى ذلك الصراع الأيديولوجي بين الطرفين؛ فالصين تنتمي إلى المدرسة الشيوعية وتُعارض الهيمنة الغربية والأمريكية، بينما ترتبط الهند بعلاقات استراتيجية وثيقة مع الولايات المتحدة. كما تعارض الصين المسعى الهندي للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، معتبرة أن هذه الخطوة قد تُخلّ بتوازن القوى الإقليمي وتُضعف دورها في المنطقة. وتُعزز هذه الخلافات أيضًا بدعم الهند للتوجهات الانفصالية في التبت وإيوائها لزعيمها الروحي.[4]

من المفيد الإشارة إلى تأثير المتغيرين الأمريكي والباكستاني في توجيه مسار العلاقات الصينية–الهندية. ففي حين شهدت العلاقات الصينية–الأمريكية توترًا بسبب قضايا مثل حقوق الإنسان ودعم تايوان، شهدت العلاقات الهندية–الأمريكية تحسنًا ملحوظًا في عدة مجالات. أما العامل الباكستاني، فيُعد من أبرز مصادر التوتر، إذ استخدمت الصين علاقتها الوثيقة بباكستان كأداة لاحتواء الهند ومنع صعودها كمنافس إقليمي.[5]

تركّز السياسة الخارجية الصينية على منع بروز أي قوة منافسة لها في آسيا، أو على الأقل تحجيم ميزات القوى المحتملة عبر التحالفات الإقليمية. وتنظر إلى الهند باعتبارها مصدرًا للتهديد، ليس بسبب صراع مباشر، بل نتيجة التنافس على النفوذ في جنوب آسيا، وسعي كل طرف لترسيخ مكانته كقوة إقليمية.[6] ويمتد التصور الصيني للتهديد ليشمل الولايات المتحدة، التي تُتهم

---

[1]–Masaru Tamamato, Op, Cit, p.6.

[2] – توماس ويلبورن: الصين في مواجهة الدول الكبرى، ترجمة الدار العربية للعلوم، الرباط، الطبعة الأولى: 2007، ص: 28.

[3]– محمد المنصوب: الصين القصة الكاملة للقوة العالمية الصاعدة، مطابع نجد–الرياض، الطبعة الأولى: 2015، ص: 166.

[4]– صباح جاسم محمد الجنابي: مرجع سابق، ص: 69–70.

[5]– باهو مردان: العلاقات الصينية الهندية، بكين 2014، نشر بتاريخ 13/07/2019، متاح على الرابط:
https://www.academia.edu

[6]–عبد العزيز مهدي الراوي: العلاقات الصينية الهندية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وأفاقها المستقبلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 14، لسنة 2010، ص: 25.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بمحاولة "احتواء التنين" من خلال تعزيز تحالفاتها العسكرية في آسيا، خاصة مع اليابان، ودعمها المستمر لتايوان، إلى جانب تكثيف وجودها العسكري في المنطقة. كما تتهمها الصين بتشجيع النزعات الانفصالية في كل من تايوان والتبت، والترويج لفكرة "التطور السلمي"، التي تُعدها القيادة الصينية تهديدًا مباشرًا لاحتكار الحزب الشيوعي للسلطة.[1]

وأحدث مظاهر التوتر بين الصين واليابان تمثلت في دعوة بكين لطوكيو إلى لعب دور بنّاء في حفظ السلام، وعدم التحول إلى "طليعة" لتوسع الناتو في آسيا، وذلك ردًا على الكتاب الأبيض الدفاعي الياباني الصادر في 12 يوليو 2024، والذي وصف تدريبات الصين حول تايوان بأنها جزء من "استراتيجية غزو". الصين أعربت عن استيائها، واعتبرت الوثيقة تدخلًا خطيرًا في شؤونها الداخلية وترويجًا لرواية "التهديد الصيني" التي تُفاقم التوترات الإقليمية.[2]

وفي الوقت نفسه، أكد نائب وزير الخارجية الصيني، دينغ لي، أن تايوان كانت مستعمرة يابانية لفترة طويلة، وأن طوكيو تتحمل عبئًا تاريخيًا ثقيلًا تجاهها. وفي ظل تصريحات يابانية لا تتماشى مع موقف الصين، حثت بكين طوكيو على عدم السير في الاتجاه الخاطئ، مؤكدة أنها ستتخذ الرد المناسب. وقد أعربت الصين عن معارضتها الشديدة لزيارة نائب وزير الخارجية الياباني المرتقبة إلى تايوان في السابع من أغسطس، للمشاركة في مراسم عزاء الرئيس التايواني السابق لي تنغ هوي، الذي توفي عن عمر ناهز 97 عامًا.[3] واعتبرت الصين هذه الزيارة انتهاكًا للبيانات السياسية المشتركة، مطالبة اليابان بعدم إرسال إشارات خاطئة للقوى الانفصالية في تايوان، وقدمت احتجاجًا رسميًا شديد اللهجة بهذا الخصوص.

المطلب الثاني: العلاقات الاستراتيجية بين الصين والقوى العالمية

إن سعي الدول لضمان مصالحها القومية يدفعها إلى الدخول في علاقات سياسية متعددة الأبعاد، تتحدد وفق مدى تشابه أو تعارض تلك المصالح. فالدول ذات المصالح المتعارضة تنخرط في أنماط متباينة من الحركية السياسية، تسعى من خلالها إلى التأثير المتبادل، ضمن عملية صراع تختلف حدته من حالة إلى أخرى. وفي المقابل، فإن تشابه المصالح أو عدم تعارضها بين دولتين خلال فترة زمنية معينة، قد يدفعهما إلى التعاون في ميادين متنوعة، إدراكًا منهما للفوائد المترتبة على هذا التعاون، سواء في الحاضر أو المستقبل.[4]

وفي هذا السياق، يتناول هذا المطلب العلاقات الصينية–الروسية **(الفرع الأول)**، ثم العلاقات الصينية–الأوروبية **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: العلاقات الصينية – الروسية.

مرت العلاقات الروسية–الصينية بعدة مراحل من التطور منذ نهاية الحرب الباردة؛ إذ انتقلت من مرحلة "حسن الجوار" في أوائل التسعينيات، إلى "الشراكة البناءة" عام 1994م، ثم إلى "الشراكة التعاونية" عام 1996م، وصولًا إلى "شراكة استراتيجية

---

[1]–فوزي درويش: الشرق الأقصى الصين واليابان (1853–1972)، مطابع غباشي بطنطا، الطبعة الثالثة: 1987، ص: 215 وما بعدها.

[2]–مقال بعنوان: ما مآلات التنافس الياباني الصيني على النفوذ في دول جزر المحيط الهادئ؟، تقديرات المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي،31 يوليو 2024، ص: 2.

[3]–فاليري كوليكوف: إلى أن يقود تدهور العلاقات بين الصين واليابان؟ مركز حمورابي للبحوث والدرلسات الاستراتيجية، 11 آب 2022، ص: 5.

[4]– صفاء حسين على الجبوري: مرجع سابق، ص: 160

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

شاملة".[1] وفي عام 2001م، وقّعت الدولتان اتفاقين مهمين: الأول "معاهدة الصداقة"، التي أرست أساسًا لتحالف استراتيجي، والثاني تأسيس "منظمة شنغهاي للتعاون" بمشاركة جمهوريات آسيا الوسطى، في خطوة اعتبرها المحللون محاولة مشتركة لبسط النفوذ الإقليمي وإبعاد الولايات المتحدة عن المنطقة.[2]

وفي 27 ديسمبر 1991م، وقّع الطرفان محضرًا أنهى الخلافات الموروثة من العلاقة مع الاتحاد السوفييتي، لتبدأ مرحلة جديدة من التحسن منذ عام 1992م، حين أكد الرئيس الروسي بوريس يلتسين خلال زيارته لبكين أهمية التوازن بين التوجهين الغربي والآسيوي، باعتبار روسيا دولة أوراسية. ثم جاءت قمة بكين عام 1996م، لترسي دعائم الشراكة الاستراتيجية بعد تسوية نهائية لمشاكل الحدود، وفق اتفاقيتي 1991 (الحدود الشرقية) و1994 (الحدود الغربية).[3]

تُظهر متابعة التاريخ المعاصر للعلاقات الروسية–الصينية مسارًا تدريجيًا نحو التقارب. فمنذ أول قمة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في بكين عام 1992م، بدأت سلسلة من الاتفاقيات، أبرزها اتفاق التبادل العسكري لعام 1993م، والبحث في ترتيب الحدود. وفي عام 1994م، أسفرت زيارة رئيس الوزراء الروسي "تشيرنوميردين" عن تعزيز التعاون المدني والعسكري، تزامنًا مع زيارة الرئيس الصيني "جيانغ زيمين" التي شهدت اتفاقًا على ترسيم الحدود والالتزام بعدم القيام بنشاطات عسكرية خطرة قرب الحدود المشتركة. وفي 1995م، اتفق الطرفان على تبادل الطلبة العسكريين ومناقشة القضايا الأمنية في آسيا والمحيط الهادئ. ثم توصلت قمة بكين عام 1996م، إلى إنشاء خط ساخن بين البلدين، إلى جانب توقيع عقود لتزويد الصين بالغاز الطبيعي الروسي، مما عزز الشراكة الاستراتيجية بينهما.[4]

وفي السياق ذاته، يرى "Piontkovsky Andrei"، المدير التنفيذي لمركز موسكو للبحوث الاستراتيجية، أن الصين لا تُعير اهتمامًا كبيرًا للتحديث الاقتصادي والسياسي في روسيا، بقدر ما تهتم ببقائها مصدرًا للمعادن والطاقة، و"خلفية استراتيجية" في مواجهتها مع الولايات المتحدة. وينطبق ذلك على منظمة شنغهاي للتعاون، التي تعتبرها الصين أداة لتعزيز نفوذها الإقليمي، حتى لو تطلب الأمر التضحية بالمصالح الروسية.[5]كما يرى نائب وزير الطاقة الروسي الأسبق "فلاديمير ميلوف" أن تفوق الصين البشري وسرعة تحديثها العسكري قد يدفعها إلى استخدام القوة ضد روسيا في حال نشوب نزاع بين الطرفين.[6]

أصبح العدو المشترك عنصرًا رابطًا في البناء الجيوسياسي الروسي الصيني، وقد عبّر أحد محرري ومعلقي وكالة "رويترز" البريطانية عقب إعلان الشراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا عام 2001م، بقوله: "الشراكة الصينية الروسية تقوم على الخصومة المشتركة، لا على القيم المتبادلة".[7] وهو ما أكده أيضًا الرئيس الصيني جيانغ زيمين خلال حفل توقيع معاهدة الصداقة

---

[1]–غزلان محمود عبد العزيز محمد: التقارب العسكري الروسي الصيني، واحتمالات التحالف العسكري، المجلد الثامن، العدد الخامس عشر، يناير 2023، ص: 24.

[2]– محمود عبد الفضيل... وآخرون: آفاق التحولات الدولية المعاصرة، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 2002، ص: 48.

[3]–علي حسين باكير: العلاقات الاستراتيجية الصينية–الروسية، فصيلة الدفاع الوطني اللبناني: عدد 56 أبريل 2006، متاح على الرابط: http://alibakeer.maktoobblog.com/?pos

[4]– وليد سليم عبد الحي: مرجع سابق، ص: 168.

[5]– محمد المنصوب: مرجع سابق، ص: 178 وما بعدها.

[6]–المرجع نفسه: ص: 17.

[7]–سعيد اللاوندي: أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة: 2004، ص:119.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وحسن الجوار مع روسيا، حين قال: **"إن هذه المعاهدة تستهدف مواجهة الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية".**[1] وفي 16 يوليو 2001م، تم توقيع "ميثاق التعاون وحسن الجوار"، الذي نصّ على تسوية جميع القضايا العالقة بين الطرفين، بما في ذلك إنهاء النزاعات الحدودية الممتدة منذ عام 1968م، والتي كانت تُحمّل الصين مسؤولية التوتر.[2] وفي يونيو 2005م، تمكن الجانبان من ترسيم الحدود المتبقية عبر توقيع معاهدة اعتُبرت إنجازًا كبيرًا في العلاقات الثنائية، ومثّلت الحل النهائي للمشكلة الحدودية بين البلدين في منطقة الشرق الأقصى.

الفرع الثاني:العلاقات الصينية–الأوروبية .. التمسك بالمكانة الصحيحة وتعزيز استقرارها.

شهدت العلاقات السياسية بين الصين والاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة تطورًا نوعيًا يعكس نضجًا في مستوى التفاهم والتقارب، تجلّى في تكثيف الحوارات وعقد القمم السياسية، وتعزيز التعاون في مختلف المجالات. وقد حرص الاتحاد الأوروبي على دفع الصين للوفاء بالتزاماتها ضمن منظمة التجارة العالمية، وفتح أسواقها، ومكافحة الانتهاكات، خاصة في مجال الملكية الفكرية، إلى جانب الدعوة لحل سلمي لقضية تايوان. في المقابل، تنتهج الصين سياسة حسن الجوار والحفاظ على الشراكة الاستراتيجية، مدفوعةً بحاجتها إلى الأسواق الخارجية والتكنولوجيا المتقدمة، ما يستدعي مشاركتها الفاعلة في الحوارات الأوروبية، خصوصًا في المشاريع الكبرى مثل السكك الحديدية بين صربيا وهنغاريا. كما يمكن للاتحاد الأوروبي الاستفادة من التمويل الصيني لدعم مشاريع البنية التحتية، بما يعزز فرص النمو الاقتصادي للطرفين بشكل متوازن.

- **أولا: خصوصية العلاقات الأوروبية – الصينية**

يمكن القول إن العلاقات بين أوروبا والصين تتميز بالخصوصية والتفرد في طبيعتها، بين تكتل اقتصادي بحجم الاتحاد الأوروبي من جهة، وبين دولة كبيرة بحجم الصين من جهة أخرى، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء ما يلي:

1–الاعتماد الأوروبي على الصين تجاريًا واقتصاديًا: تُعد الصين الشريك التجاري الأول للاتحاد الأوروبي، وهو ما يطلق عليه البعض بـــ"الاعتماد الانتحاري" في ظل وجود اختلالات تجارية بينهما، خاصة مع فتور العلاقات منذ أوائل العام 2021 عندما توقفت المفاوضات حول الاتفاقية الشاملة للاستثمار التي سعت لتحقيق أقصى استفادة للطرفين، وتمثل إطارًا قانونيًا موحدًا يسير عليه الطرفان وتحل بديلًا لنحو 20 اتفاقية ثنائية بين الصين ودول الاتحاد الأوروبي في مجال الاستثمار.وتتأكد صعوبة استغناء أوروبا عن الصين في ضوء بعض المؤشرات ومنها، أن الصين شحنت في العام الماضي 6.4 مليون حاوية إلى أوروبا، بينما شحن الاتحاد الأوروبي 1.6 مليون حاوية فقط إلى الصين، وبالتالي فإن أوروبا غير مستعدة للاستغناء عن الصين في الوقت الراهن، لما له من مخاطر على الأمن الاقتصادي الأوروبي.[3]

ورغم ذلك، هناك خلافات سياسية انعكست بشكل كبير على عدم التوصل إلى تفاهمات اقتصادية؛ من بينها الموقف الصيني من الحرب في أوكرانيا والاتهام بدعم روسيا عسكريًا، إضافة إلى تعويضات كوفيد–19 والتوترات حول مضيق تايوان،

---

[1]–منير مباركية: "استراتيجيات القوى الكبرى في مواجهة سياسات الاحتواء الأمريكية – حالتي روسيا والصين"، مذكرة لنيل درجة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008، ص: 179 وما بعدها.

[2]–نايف سيف: العلاقات الصينية الروسية بعد الحرب الأوكرانية والسعي لنظام دولي متعدد الأقطاب، مجلة الشرائع للدراسات القانونية، المجلد/ 4 العدد1/ 2024، ص: 365.

[3]–محمد أبو سريع: استعادة التوازن.. ماذا ينتظر العلاقات الاقتصادية الأوروبية الصينية؟، القاهرة الإخبارية، نشر بتاريخ 25 سبتمبر 2023، متاح على الرابط: https://alqaheranews.net/news

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

فضلًا عن مشكلة الأمن الاقتصادي الأوروبي الذي أصبح في قبضة الصينيين تقريبًا، وقد ترتب على ذلك أن لمستثمارات الاتحاد الأوروبي في الصين قد تراجعت بنسبة تصل إلى 50%.[1]

2-ضغط أوروبي وعجز تجاري لصالح الصين: يعتزم الاتحاد الأوروبي، الضغط على الصين، لتخفيف العراقيل التي تضعها أمام الصادرات الأوروبية، خلال الاجتماع رفيع المستوى، بعد أن بلغ العجز التجاري بين الكتلة الأوروبية وبكين نحو 400 مليار يورو، العام الماضي.وأوضح مفوض التجارة في الاتحاد الأوروبي أن العجز المذهل، الذي تضاعف خلال عامين، يؤكد على حاجة بكين لفتح أسواقها. فالعلاقة التجارية بين الصين والاتحاد الأوروبي "غير متوازنة أبدًا"، فبكين لديها فائض تجاري ضخم، كما أن مستوى الانفتاح من الجانب الصيني ليس هو نفسه لدى الاتحاد الأوروبي.

- **ثانيا: توتر العلاقات الصينية الأوروبية**

شهدت العلاقات بين الصين والاتحاد الأوروبي في الفترة الأخيرة توترًا ملحوظًا، خاصة على الصعيدين الاقتصادي والأمني. فقد تصاعدت الاحتكاكات التجارية إثر سلسلة من الإجراءات الأوروبية التصعيدية ضد بكين، شملت فرض قيود على واردات المعدات الطبية وتوربينات الرياح، ومداهمة مقرات شركة صينية لصناعة المعدات الأمنية، ضمن تحقيقات بشأن تلقيها إعانات حكومية. وتأتي هذه التحركات ضمن حملة تقودها رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، بهدف تقليص الاعتماد على الواردات الصينية، لاسيما في التقنيات الحيوية، إلى جانب تحقيق تدعمه فرنسا لمواجهة تدفق السيارات الكهربائية الصينية.[2]وردّت بكين بإطلاق تحقيق مضاد حول أسعار مشروب البراندي الفرنسي، في خطوة تعكس تصاعد التوتر التجاري. أمنيًا، ألقت السلطات في ألمانيا وبريطانيا القبض على ستة أشخاص بتهمة التجسس لصالح الصين. أما سياسيًا، فيبدي الاتحاد الأوروبي قلقًا متزايدًا من تنامي النفوذ الصيني عالميًا، وتوثيق علاقاتها مع روسيا في ظل الحرب على أوكرانيا، إضافة إلى موقفها من العدوان الإسرائيلي على غزة.ورغم متانة العلاقات بين الطرفين، فإن هذه الملفات الحساسة دفعت بروكسل إلى إعادة النظر في سياستها تجاه بكين، ويمكن إبراز أبرزها على النحو الآتي:

1-الاستراتيجية الأوروبية في الهندو-باسيفيك وانعكاساتها على التوازن مع الصين: كشف الاتحاد الأوروبي في عام 2021م، عن استراتيجية جديدة تهدف إلى تعزيز حضوره في منطقتي المحيط الهندي والهادئ، وذلك من خلال توثيق التعاون مع دول المنطقة لما لها من أهمية استراتيجية متزايدة. ويُتوقع أن تضع هذه الاستراتيجية الاتحاد الأوروبي في مواجهة مباشرة مع النفوذ الصيني المتنامي، لاسيما في ظل النهج الأحادي الذي يتبعه تحالف "أوكوس" في تحركاته ضمن تلك المنطقة دون إشراك الاتحاد الأوروبي، مما قد يحد من فاعلية تحركات بروكسل.[3] وفي السياق ذاته، تواجه الدبلوماسية الصينية في أوروبا انتقادات متزايدة بسبب الضغوط المستمرة التي تمارسها بكين على تايوان، والتي تعتبرها جزءًا لا يتجزأ من أراضيها، في حين ينظر الاتحاد الأوروبي إلى تايوان بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة، تخضع لنظام ديمقراطي، الأمر الذي يدفع دول الاتحاد إلى دعمها في مواجهة المطالب الصينية. وقد عبّر البرلمان الأوروبي، في سبتمبر 2022م، عن هذا الموقف من خلال إصدار قرار بأغلبية ساحقة يدين التصرفات

[1] -محمد أبو سريع: مرجع سابق.

[2] - مقال بعنوان: تقليل المخاطر: هل نجحت جولة شي في إصلاح العلاقات الصينية الأوروبية؟، تقديرات المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 15 مايو 2024، ص: 1.

[3] -نور نبيه جميل: التنافس الجيوسياسي في منطقة الاندو-باسفيك، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 6 حزيران 2024، ص: 6.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الصينية الاستفزازية تجاه تايوان، محذراً من أن هذه التحركات قد تترتب عليها عواقب وخيمة على مستقبل العلاقات الصينية-الأوروبية.[1]

2- الخلافات حول معايير الاقتصاد والشؤون الاجتماعية: تُعتبر معايير الاقتصاد والشؤون الاجتماعية من أبرز نقاط الخلاف بين الصين والاتحاد الأوروبي. فالاتحاد الأوروبي يعتمد اقتصاد السوق المفتوح، المرتكز على الشفافية، الحوكمة الرشيدة، وحماية حقوق الإنسان والبيئة، وهي مبادئ تُشكل أساس سياساته التنظيمية لضمان استقرار العلاقات التجارية والاستثمارية.في المقابل، يتبع النموذج الصيني نهج تدخل الدولة لتحقيق نمو اقتصادي سريع، مما يؤدي إلى تفاوت في تطبيق الحوكمة والشفافية، ويعكس اختلافًا جوهريًا في فلسفة إدارة الاقتصاد، يؤثر مباشرة على طبيعة العلاقات الثنائية، خاصة في المجالات التجارية والاستثمارية.[2]

يتجلى هذا الاختلاف بشكل واضح في قضايا مثل حماية الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، حيث يحرص الاتحاد الأوروبي على صون حقوق الشركات والمخترعين بدقة، بينما تميل الصين إلى سيلسات أكثر تساهلاً تضع أولوية للنمو الاقتصادي حتى وإن استدعى ذلك التهاون في بعض المعايير. كما يظهر التباين في السياسات الاجتماعية، إذ يولي الاتحاد الأوروبي اهتمامًا خاصًا بحقوق العمال والمعايير البيئية، في حين تركّز الصين على تحقيق التنمية والاستقرار، مما يؤدي إلى فروق واضحة في الممارسات الاقتصادية بين الطرفين.[3]

3- تباين المواقف بشأن الحرب في أوكرانيا: بعد مرور ما يزيد على عامين على اندلاعها، ما زالت الحرب الدائرة في أوكرانيا، تمثل إحدى نقاط الخلاف الرئيسية في إطار العلاقات بين الصين والاتحاد الأوروبي. فمن جهته، يتكتل الغرب وراء أوكرانيا، ويتخذ العديد من المواقف التي تدعم موقفها ضد روسيا. فقد شهدت الفترة الأخيرة بروز العديد من المواقف الغربية اللافتة، ومنها دعوة الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، في 2 مايو 2024م، الغرب إلى التدخل العسكري المباشر في أوكرانيا لمواجهة تقدم القوات الروسية، وهو الطرح الذي جاء على خلفية مخاوفه من تأثر الأمن الأوروبي في حال نجاح روسيا في الانتصار في أوكرانيا.[4]

وتسعى الصين إلى الحفاظ على متانة علاقاتها مع روسيا من جهة، وحماية مصالحها التجارية مع أوكرانيا من جهة أخرى، باعتبارها بوابة نحو الاتحاد الأوروبي وشريكًا رسميًا في مبادرة "الحزام والطريق". كما تحرص على تجنب المزيد من التدهور في علاقاتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وتفادي التعرض لعقوبات بسبب مواقفها من الصراع، دون أن ترضخ لإرادة

---

[1]-مقال بعنوان: ما ملامح التحركات الأوروبية في منطقة الهندو-باسيفيك؟، نشر بتاريخ 27 سبتمبر 2025، متاح على الرابط: https://apa-inter.com/post.php?id=4855

[2]-Dahl, Jordyn, and Camille Gijs. "Eu Risks Fragile Unity by Whacking China to Woo Trump." POLITICO, February 4, 2025. https://www.politico.eu/article/eu-fragile-unity-woo-china-trade-us-donald-trump-tariffs/

[3]-Klemensits, Péter. Working Paper: EU-China Economic Relations and Trade Disputes. https://china-cee.eu/wp-content/uploads/2025/02/Working_paper-202507-Klemensits-Péter.pdf

[4]-مقال بعنوان: تقليل المخاطر: هل نجحت جولة شي في إصلاح العلاقات الصينية الأوروبية؟، مرجع سابق، ص: 2.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الغرب في إخضاعها أو إعاقة صعودها. وفي هذا السياق، حاولت الصين تقديم نفسها كوسيط محتمل في الحرب الروسية الأوكرانية، مستغلة نفوذها الدولي وعلاقاتها القوية بروسيا، ومستفيدة من وجود قبول غربي عام لدورها في الوساطة.[1]

4- الحرب الإسرائيلية على غزة: مثّلت الحرب التي أطلقتها إسرائيل على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر الماضي، رداً على استهداف حركة حماس لها، أحد محددات العلاقات بين الصين والاتحاد الأوروبي، ولاسيما في ظل تباين مقاربتي الطرفين تجاه الحرب، التي أسفرت عن استشهاد ما يقرب من 35 ألف فلسطيني. فمن جهتها، تبنت الصين العديد من المرتكزات للتعامل مع تداعيات الحرب، تمثلت في: الدعوة للوقف الفوري لإطلاق النار، ومنع استهداف المدنيين، والمطالبة بدخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، ورفض سياسة العقاب الجماعي.[2]

وبينما يعتقد جمهرة من المحللين أن الصين ضحت بعلاقتها مع إسرائيل لصالح العالم العربي، فإن الحدثين أقل ترابطا بكثير مما يبدو على السطح. إن العلاقات بين الصين وإسرائيل مهيأة لأن تشهد إعادة تقييم وإعادة تنظيم لتفاعلاتها الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية. وإليك الأسباب. اتسمت علاقات الصين مع إسرائيل- على قصرها- بالبرغماتية والتعقيد في آن معا. والصين بطبيعتها ليست عدوا لليهود. ومتحف شنغهاي للاجئين اليهود يستعيد ذكرى اليهود الذين لجأوا إلى شنغهاي في ثلاثينات وأربعينات القرن العشرين عندما لم يكن يستقبلهم سوى قلة في العالم. وبينما تواصل مجتمعات عديدة محاربة العداء للسامية، على المستويين الإثني والتاريخي، فالصينيون ليسوا بالأساس في حالة عداء للسامية.[3]

وبالنظر إلى ذلك، يتضح لنا أن موقف الاتحاد الأوروبي إزاء الحرب الإسرائيلية على غزة اتسم بازدواجية المعايير وتجاهل صريح للانتهاكات المرتكبة بحق الفلسطينيين، إذ امتنع عن اتخاذ أي إجراءات لمحاسبة إسرائيل أو ربط علاقاته بها بسلوكها خلال الحرب. وقد أسهمت الانقسامات الداخلية بين دول الاتحاد في إضعاف قدرته على بلورة موقف موحد وفاعل، خاصة في ظل اعتقاد غالبية القادة الأوروبيين أن الصراع الفلسطيني—الإسرائيلي لا يمس المصالح الحيوية للاتحاد الأوروبي.

---

[1]-حومالك محمد : الصعود الروسي والصيني: قراءة في الأسس النظرية المفسرة وواقع العلاقات الدولية المعاصرة، شؤون استراتيجية، العدد17/ مارس 2024، ص: 135 وما بعدها.

[2] - مقال بعنوان: تقليل المخاطر: هل نجحت جولة شي في إصلاح العلاقات الصينية الأوروبية؟، مرجع سابق، ص: 2.

[3]-شيرلي يو: العلاقات الصينية- الإسرائيلية تتجه للتدهور... دون حرب غزة، نشر بتاريخ 21 يوليو 2024، متاح على الرابط: https://www.majalla.com/node

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

خاتمة:

اتجهت الصين نحو الانفتاح على العالم الخارجي، رافعة شعار "ليخدم كل ما هو عالمي الصين"، في سعيها لتعزيز موقعها الاقتصادي والدبلوماسي والاستراتيجي. وقد نجحت، بعد جهود حثيثة، في ترسيخ مكانتها ضمن النظام الدولي، بانضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة وحصولها على المقعد الدائم في مجلس الأمن عام 1972م، وإقصاء حكومة تايوان. كما التحقت بمؤسسات "بروتن وودز" مثل صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، وتكرّس حضورها الاقتصادي عالميًا بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في ديسمبر 2001م، في تأكيد على أن القرن الحادي والعشرين بات يحمل بصمة آسيوية، وفي مقدمتها الصينية. وفي إطار استكمال أدوارها الاقتصادية، سعت الصين إلى بناء علاقات متينة مع القوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية، باعتبارهما أسواقًا استراتيجية للمنتجات الصينية، مستفيدة من بيئة الاستثمار الجاذبة، رغم التباينات السياسية بين الأطراف.

وتدل المؤشرات السابقة على أن عناصر القوة الصينية الشاملة تواصل نموها وفق ما هو مرسوم في الوثائق الرسمية، ما يعكس نجاح القيادة في معالجة التحديات الداخلية، الاجتماعية والسياسية، ويبرز فعالية دبلوماسية حسن الجوار في خلق بيئة إقليمية داعمة لصعود الصين. ويتطلب هذا المسار إثبات حسن النوايا الصينية، بما يضمن أن صعودها لن يشكل تهديدًا للقوى الإقليمية، بل قد يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار، ويجعل من هذا القرن قرنًا آسيويًا بامتياز، وهو ما يُعد حلمًا مشتركًا لدول المنطقة. كما يتوقف نجاح هذا السيناريو على قدرة الصين في إدارة سياستها الخارجية بفعالية، خاصة في علاقاتها مع الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى، من خلال بناء أرضية مشتركة قائمة على المصالح المتبادلة، مع الاستمرار في التنافس على قيادة النظام الدولي، والسعي لكسر الأحادية القطبية نحو نظام متعدد الأقطاب.

وأخيرًا، نجحت الصين في إرساء نمط جديد من العلاقات بين القوى الكبرى، حيث تمكنت من إقناع الأطراف الأخرى بأننا نعيش في عالم شديد التشابك، قائم على الاعتماد المتبادل بشكل متزايد، مما يجعل العلاقات الدولية ضرورة لا يمكن اختزالها في لعبة صفرية. ففي هذا العالم، يصعب أن يستفيد طرف واحد على حساب الآخر، بل إن تحقيق المنافع المشتركة والمتبادلة بين مختلف الدول بات أكثر واقعية وضرورة. وقد اقتنعت النخب الصينية والغربية بأننا دخلنا مرحلة جديدة، تتأثر فيها السياسات والاقتصادات العالمية بما يحدث داخليًا وخارجيًا على حدٍّ سواء، وهو ما دفع هذه القوى إلى الشروع في تفاعل فعّال وبنّاء فيما بينها.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

قائمة المراجع:

➢ **الكتب:**

- محمود عبد الفضيل... وآخرون: آفاق التحولات الدولية المعاصرة، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 2002.
- أحمد عبد الجبار عبد الله: الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل، لبنان: الدراسات العربية للعلوم، الطبعة الأولى: 2015.
- إسلام عيادي، محمد اليوسيفي...و(أخرون): السياسة الخارجية الصينية اتجاه الشرق الأوسط بعد الربيع العربي، الناشر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، الطبعة الأولى: 2018.
- بن عائشة محمد الأمين الصين: "هندسة سياسية إقليمية للريادة العالمية"، الناشر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا-برلين، الطبعة الأولى، فبراير 2021.
- تشوبي هوانغ: الدبلوماسية الصينية، مترجم إلى اللغة العربية، دار النشر الصينية عبر القارات، بكين، فبراير 2005.
- توماس ويلبورن: الصين في مواجهة الدول الكبرى، ترجمة الدار العربية للعلوم، الرباط، الطبعة الأولى: 2007.
- ديفيد سي. جومبرت، أستريد ستاث سيفالوس...وأخرون: الحرب ضد الصين التفكر فيما لا يتقبله العقل، الناشر: مؤسسة RAND سنة النشر: 2016.
- سعيد اللاوندي: أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة: 2004.
- سهرة قاسم محمد حسين: الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط (2001-2009)، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، الطبعة الأولى: 2013
- صباح جاسم محمد الجنابي: "أثر المتغير الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية الصينية تجاه تايوان"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، الطبعة الأولى: 2021.
- -فوزي درويش: الشرق الأقصى الصين واليابان (1853-1972)، مطابع غباشي بطنطا، الطبعة الثالثة: 1987.
- محمد المنصوب: الصين القصة الكاملة للقوة العالمية الصاعدة، مطابع نجد-الرياض، الطبعة الأولى: 2015.
- محمود عبد الفضيل... وآخرون: آفاق التحولات الدولية المعاصرة، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 2002.
- هدير طلعت سعيد عبد اللطيف: رؤية الصين للعلاقات الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي (2013-2022)، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية – مصر 2022.
- وليد سليم عبد الحي: المكانة المستقبلية للصين في للنظام الدولي 1978-2010، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الثانية: 2014.
- تشوبي هوانغ: الدبلوماسية الصينية، مترجم إلى اللغة العربية، دار النشر الصينية عبر القارات، بكين، فبراير 2005.

➢ **الأطروحات والرسائل:**

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- ريم فيصل جرجيس: التحول في التفكير الاستراتيجي الأمريكي حيال الصين في القرن الحادي والعشرين، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2022.
- منير مباركية: "استراتيجيات القوى الكبرى في مواجهة سياسات الاحتواء الأمريكية – حالتي روسيا والصين"، مذكرة لنيل درجة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008.

➢ **الدوريات:**

- إدريس لكريني: الصين وتحولات النظام الدولي الراهن، مجلة المستقبل العربي، المجلد 40/ العدد 461، 2017.
- اياد جاسم محمد: محددات العلاقات الصينية الأمريكية في الربع الأخير من القرن العشرين، الجامعة العراقية /كلية الإعلام، مجلة الجامعة العراقية، العدد 2/36، ديسمبر 2017.
- حنان قنديل: الصين واستمرارية الصعود السلمي، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية العدد/ 183، يناير 2011.
- حومالك محمد : الصعود الروسي والصيني: قراءة في الأسس النظرية المفسرة وواقع العلاقات الدولية المعاصرة، شؤون استراتيجية، العدد17/ مارس 2024.
- سليم كاطع علي، إنعام عبد الرضا سلطان: العلاقات الأمريكية ـــــ الصينية: الواقع وآفاق المستقبل، قضايا سياسية، مجلد 2016، العدد 43-44/ 30 أبريل 2016.
- صفاء حسين علي الجبوري: العلاقات الصينية–الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية المجلد/2 العدد، 2011.
- عبد العزيز مهدي الراوي: العلاقات الصينية الهندية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وأفاقها المستقبلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 14، لسنة 2010.
- غزلان محمود عبد العزيز محمد: التقارب العسكري الروسي الصيني، واحتمالات التحالف العسكري، المجلد الثامن، العدد الخامس عشر، يناير 2023.
- فاليري كوليكوف: إلى أن يقود تدهور العلاقات بين الصين واليابان؟ مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 11 آب 2022.
- محمد سعد أبو عامود: "العلاقات الأمريكية–الصينية"، مجلة السياسةالدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 145 جوان 2001.
- مقال بعنوان: تقليل المخاطر: هل نجحت جولة شي في إصلاح العلاقات الصينية الأوروبية؟، تقديرات المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 15 مايو 2024.
- مقال بعنوان: ما مألات التنافس الياباني الصيني على النفوذ في دول جزر المحيط الهادئ؟، تقديرات المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي،31 يوليو 2024.
- نادية حلمي: التنافس الإقليمي من منظور الصين، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية العدد، 183 يناير 2011.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- نايف سيف: العلاقات الصينية الروسية بعد الحرب الأوكرانية والسعي لنظام دولي متعدد الأقطاب، مجلة الشرائع للدراسات القانونية، المجلد/ 4 العدد1/ 2024.
- نور نبيه جميل: التنافس الجيوسياسي في منطقة الاندو-باسفيك، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 6 حزيران 2024.

❖ **ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:**

- Steve Liesman, Trade War Losses for the U.S. and China Grow into the Tens of Billions of Dollars, CNBC, 5/11/2019, available at www.cnbc.com/2019/11/05/trade-losses-for-the-us-china-mount-into-tens-of-billions-of-dollars.htm, accessed 19/12/2023.
- Indo – Pacific Strategy of the United States, The White House, Washington DC, February, 2022.
- Masaru Tamamato, How Japan Imagines China and See Itself, World Policy Journal, Winter 2005/06.
- Dahl, Jordyn, and Camille Gijs. "Eu Risks Fragile Unity byWhacking China to Woo Trump." POLITICO, February 4, 2025.https://www.politico.eu/article/eu-fragile-unity-woo-china-trade-usdonald-trump-tariffs
- Klemensits, P. (2025). EU-China economic relations and trade disputes_ (Working Paper No. 202507). China-CEE Institute. Retrieved from ; https://china-cee.eu/wp-content/uploads/2025/02/Working_paper- 202507-Klemensits-Péter.pdf

❖ **ثالثا: المواقع الإلكترونية:**

- مقال بعنوان: من ينتصر إذا نشبت حرب بين أمريكا والصين حول تايوان؟ دراسة تتوقع خسائر هائلة وأسلحة مفاجئة ستحسمها، بتاريخ 09/01/2023. متاح على الرابط:

https://arabicpost.net

- مقال بعنوان: دراسة أمريكية تحلل سيناريوهات صراع محتمل بين الولايات المتحدة والصين، منشور في صحيفة نيويورك "الشرق الأوسط"، بتاريخ 19 أغسطس 2022. متاح على الرابط:

https://aawsat.com/home/article/382521

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- محمد صخري: حظر هواوي وبدايات الحرب التكنولوجية بين أمريكا والصين، نشر بتاريخ 08/04/2002، متاح على الرابط:www.politcs.dz.com
- علي الحاوري: سيناريوهات الصراع الأمريكي – الصيني ... ومصير تايوان، نشر بتاريخ 28 يونيو 2023، متاح على الرابط:https://pressst.com/2023/01/28
- ماركوس جوناثان: العلاقات الصينية–الأمريكية :بعيدا عن كليشيهات "الحرب الباردة"، نشر بتاريخ 18 مارس/ آذار 2021، متاح على الرابط:

https://www.bbc.com/arabic/world-56428623

- باهو مردان: العلاقات الصينية الهندية، بكين 2014، نشر بتاريخ 13/07/2019، متاح على الرابط: https://www.academia.edu
- علي حسين باكير: العلاقات الاستراتيجية الصينية–الروسية، فصيلة الدفاع الوطني اللبناني: عدد 56 أبريل 2006، متاح على الرابط:http://alibakeer.maktoobblog.com/?pos
- محمد أبو سريع: استعادة التوازن.. ماذا ينتظر العلاقات الاقتصادية الأوروبية الصينية؟، القاهرة الإخبارية، نشر بتاريخ 25 سبتمبر 2023، متاح على الرابط:https://alqaheranews.net/news
- مقال بعنوان: ما ملامح التحركات الأوروبية في منطقة الهندو–باسيفيك؟، نشر بتاريخ 27 سبتمبر 2025، متاح على الرابط: https://apa-inter.com/post.php?id=4855
- شيرلي يو: العلاقات الصينية- الإسرائيلية تتجه للتدهور... دون حرب غزة، نشر بتاريخ 21 يوليو 2024، متاح على الرابط:https://www.majalla.com/node

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/